

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين، يوسف الطاهات، ناجي الزعبي، د. محمد الطراونة

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/٦٥٥

المميز ز :-

وكيله المحاميان ،

المميز ز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/١٩٨) المتضمن تجريم المميز بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف) .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :-

١. القرار المميز يفتقر للتعليل ومشوب بعيب فساد الاستدلال والتسبيب .

٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت بشهادة المشتكية رغم التناقضات الواضحة في شهادتها سواء أمام الضابطة العدلية والمدعي العام وأمام المحكمة وتناقضها مع البيئة الدفاعية .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالأخذ بشهادة المشتكية والقناعة بها رغم أن المشتكية سردت واقعتين متناقضتين الرواية الأولى : ما ذكرته للشاهدة ورئيس القسم مراد غزلان وأمام هيئة التحقيق وما ذكرته في شكوته أمام هيئة التحقيق حيث ذكرت في هذه الرواية وزعمت بأن المتهم مسكها من أكتافها أثناء خروجها وقام بلفها باتجاهه ثم قامت بدفشه وغادرت . أما الرواية الثانية : ما ذكرته في التحقيقات الشرطية وأمام المدعي العام بأن المتهم وحسب زعمها قام بضمها من الخلف ومنطقة أعضائه التناسلية لامست مؤخرتها .
٤. لم تقم محكمة الجنايات الكبرى بوزن البيئات وزناً دقيقاً وسائغاً ومقبولاً ولم تناقش البيئات بشكل سليم وأن شهادة وشكوى المشتكية تعتریها الشكوك والتناقضات .
٥. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت بتكوين قناعتها من شهادة شهود النيابة رغم أن شهادتهم منقولة عن شهادة المشتكية التي اعترأها التناقض والتباين .
٦. لقد تناقضت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها عندما كونت عقيدتها من شهادة شاهدة الدفاع ' .
٧. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما اعتبرت أن محاولة المميز الحديث مع المشتكية في كراج السيارات من خلال شباك سيارتها هو قرينة قوية تؤكد كما ورد في القرار على قيام المميز بالتحرش الجنسي بالمجني عليها .
٨. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الأخذ بالبيئات الدفاعية أو مناقشتها .
٩. لم تقم محكمة الجنايات الكبرى بمناقشة الثابت في ملف الدعوى من أن مكان الحادثة المزعومة مراقب ومغطى بالكاميرات وأنه يوجد حراسة بالقرب من باب خروج الموظفين .

١٠. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالاعتماد على بينات النيابة التي جاءت متناقضة ومتباينة وسماعية ومبنية على أقوال المشتكية التي جاءت متناقضة .

١١. إن ما ورد بشهادة الشاهد خاصة ما أشارت له المحكمة في قرارها حملته محكمة الجنايات الكبرى أكثر مما يحتمل وفسرته تفسيراً مغايراً لما ذكره الشاهد .

١٢. جانبت محكمة الجنايات الكبرى صحيح القانون بعدم مناقشة شهادة الشاهد من حيث نفيه واقعة أن المشتكية أخبرته بالواقعة المزعومة وهي ادعاء أن المميز قد ضمها من الخلف ولامس قضيبه مؤخرتها وقد نفى الشاهد هذه الوقائع ونفى ادعاء المشتكية .

١٣. مع التمسك ببراءة المميز وأخذاً بالأحوط وبدون إجحاف بحقوق المميز فإن العقوبة الصادرة بحقه شديدة وقاسية .

وطلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخلية المؤرخة (٢٠١٣/٣/٢٨) تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/١٨) تاريخ ٢٠١٢/١/٤ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة عن تهمة :-

هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد التحقيق فيها وسماع البينة أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٢٠٧) تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

(في أن المتهم والمجني عليها

يعملان في شركة مياها في منطقة جبل الحسين وأنه بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٣ وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف مساء وبعد انتهاء الدوام وأثناء كانت المجني عليها تهم بإطفاء مصابيح الكهرباء تمهيداً لمغادرة مقرّ الشركة لحق بها المتهم وضمها إليه من الخلف بقوة رغماً عنها وأمسك بها من كتفيها بحيث التصق جسمه من الأمام بجسمها من الخلف وشعرت المجني عليها بقضيب المتهم يلامس مؤخرتها فقامت بدفعه عنها ثم عاود المتهم وكرر فعلته وضمها إليه مرة أخرى إلا أن المجني عليها تمكنت من مقاومته ودفعه عنها ثم غادرت، وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة) .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي توصلت إليها وجدت :

(إن الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم تجاه المجني

عليها بتاريخ الحادثة من حيث قيامه بضم المجني عليها من الخلف رغماً عنها والإمساك بكتفيها بقوة بحيث التصق جسمه من الأمام بجسمها من الخلف وشعرت المجني عليها بقضيبه يلامس مؤخرتها، هذه الأفعال الصادرة عن المتهم استطالت إلى أماكن العفة لدى المجني عليها التي تحرص كل أنثى على حمايتها والذود عنها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها وبالتالي فإنها تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

وعلى ضوء ذلك قضت عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بتجريم المتهم بجنائية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم .

لم يرتض المحكوم عليه / المتهم بالقرار المذكور فطعن فيه تمييزاً .

وبتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٢ وفي القضية رقم (٢٠١٢/١٥٣٩) أصدرت محكمة التمييز قرارها التالي :-

((وقبل البحث في أسباب التمييز :-

فمن استعراض أوراق الدعوى لا سيما أقوال المشتكية نجد إنها ذكرت أنها بعد حصول واقعة الاعتداء عليها اتصلت برئيس القسم / وأخبرته بما حصل معها وطلبت منه أن يسأل المتهم لماذا فعل معها ذلك ؟ وأن المدعو هاتفها بعد ربع ساعة وأخبرها أنه اتصل بالمتهم وأن المتهم ذكر له عبارة (إنها لحظة ضعف) .

وحيث من واجبات المحكمة الإحاطة بالدعوى وظروفها والوقوف على الحقيقة ومن مستلزمات ذلك استعمال الصلاحية الممنوحة لها بموجب المادة (٢٢٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي أعطتها الحق بأن تستدعي من تلقاء نفسها أي شخص للاستماع إلى أقواله كشاهد إذا رأت أن ذلك يساعد على إظهار الحقيقة فقد كان من واجب المحكمة دعوة هذا الشاهد والاستماع لأقواله لاستظهار الحقيقة والاستيضاح منه حول الأمور التي وردت بشهادة المشتكية ولما لم تفعل ذلك يكون قرارها سابقاً لأوانه ويشوبه القصور في التعليل والتسبيب الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .
لذلك نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى وفق ما أسلفناه ومن ثم إصدار القرار المقتضى)).

اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وبتاريخ ١٢/٣/٢٠١٣ وفي القضية رقم (٢٠١٣/١٩٨) قررت تجريم المتهم الطاعن بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطغت فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :-

وبالنسبة للأسباب (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر) الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبما لها بمقتضى المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية من سلطة واسعة في وزن البينات وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما سوى ذلك قنعت من بينة النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى أن المتهم والمجني عليها يعملان في شركة مياها بمنطقة جبل الحسين وبتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٢ وحوالي الساعة الثالثة والنصف مساءً ولدى انتهاء الدوام الرسمي وقيام المجني عليها أمل بإطفاء الأنوار لغايات المغادرة من مقر الشركة لحق بها المتهم وقام بضمها إليه من الخلف بقوة عنوة وأمسك بها من كتفيها بحيث التصق جسمه من الأمام بجسمها من الخلف وشعرت بقضيب المتهم يلامس مؤخرتها فقامت بدفعه عنها ثم عاد المتهم وضمها إليه مرة أخرى إلا أن المجني عليها تمكنت من إبعاده والتخلص منه وغادرت المبنى .

وحيث إن محكمة الموضوع ولتكوين قناعتها هذه ناقشت أدلة الدعوى مناقشة سليمة واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي إليه هذه الأدلة وأخصها شهادة المجني عليها واعتراف المتهم لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في الحدود التي قنعت بها المحكمة وشهادة والدتها فلا معقب عليها من محكمتنا في هذه المسألة الموضوعية ويكون تجريم المتهم بجناية هناك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات على اعتبار أن فعل المتهم استتال إلى عورة المجني عليها وخدش عاطفة الحياء العرضي لديها الذي يحرص الناس على حمايتها والذود عنها واقعاً في محله ومتفقاً وأحكام القانون مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

وبالنسبة للسبب الثامن الدائر حول الطعن بعدم مناقشة البينة الدفاعية .

فإن اجتهاد محكمة التمييز وفي العديد من قراراتها قد استقر على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمناقشة البينة الدفاعية والتعرض إليها إذا ما أخذت بينة النيابة العامة وقنعت بها بمقتضى المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثالث عشر الدائر حول الطعن بمقدار العقوبة وإنها شديدة .

إن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى تقع ضمن الحد القانوني لجناية
هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات التي جرم بها مما يتعين معه رد
هذا السبب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/٥ م.

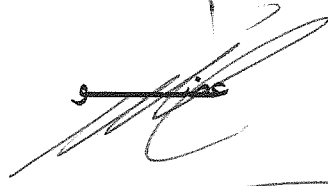
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق

ع. غ

